الأمم المتحدة

PBC/2/BDI/10

Distr.: General
9 July 2008
Arabic
Original: English

لجنة بناء السلام
الدورة الثانية
تشكيلة بوروندي
٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	مقدمة	١-٤	٣
ثانيا –	تحليل الاتجاهات واستعراض التقدم المحرز	٥-٤٤	٤
ألف –	تعزيز الحكم الرشيد	٥-١٣	٤
باء –	اتفاق وقف إطلاق النار الشامل بين حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو	١٤-١٦	٦
جيم –	قطاع الأمن	١٧-٢٦	٧
دال –	العدالة وتعزيز حقوق الإنسان واتخاذ إجراءات لمكافحة الإفلات من العقاب	٢٧-٣٣	٨
هاء –	مسألة الأراضي والإنعاش الاجتماعي والاقتصادي	٣٤-٤٤	٩
ثالثا –	تقييم الالتزامات المتبادلة	٤٥-٧٨	١١

310708 280708 08-41675 (A)

ألف –	حكومة بوروندي	٤٥–٥٠	١١
بـــاء –	لجنة بناء السلام والشركاء الدوليون	٥١–٦٦	١١
جيم –	أصحاب المصلحة الآخرون	٦٧–٧٨	١٧
رابعا –	استنتاجات وتوصيات	٧٩–٨٠	١٨
المرفقات			
الأول –	أفرقة رصد الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي		٢٨
الثاني –	قائمة رؤساء ومقرري الأفرقة		٣٤
الثالث –	قائمة الخبراء وأعضاء لجنة الصياغة		٣٥
الرابع –	الوثائق المرجعية		٣٦

أولا – مقدمة

١ – الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي أداة تضم حكومة بوروندي ولجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة وشركاءها الوطنيين والدوليين بغرض الترويج للعديد من الأهداف المشتركة في مجال بناء السلام. وهو يحدد التزامات الحكومة والتزامات لجنة بناء السلام وكذلك الدعم المتوقع من الشركاء الآخرين تقديمه لمواجهة التحديات الضخمة في مجال بناء السلام، ويحول دون انزلاق بوروندي من جديد في أتون النزاعات. وقد أعدته حكومة بوروندي بالتعاون مع الأطراف المعنية وأقرته لجنة بناء السلام في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

٢ – وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وبهدف رصد التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في هذا الإطار الاستراتيجي، أنشأت حكومة بوروندي ولجنة بناء السلام والأطراف المعنية آلية لمتابعة الإطار الاستراتيجي وتقييمه.

٣ – وهذه الوثيقة هي بمثابة التقرير المرحلي الأول عن التقدم المحرز في تنفيذ الإطار وهي تقيم ما نُفذ من تلك الالتزامات منذ اعتماد الإطار الاستراتيجي واعتماد آلية الرصد والتتبع. وقد شارك جميع أصحاب المصلحة بنشاط، بما فيهم المنظمات النسائية ومؤسسات القطاع الخاص والأحزاب السياسية والطوائف الدينية، ومؤسسة الباشنغنتي ومنظومة الأمم المتحدة، علاوة على الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، في صياغة التقرير المرحلي تحت قيادة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي.

٤ – والغرض من هذا التقرير المرحلي هو تسهيل الحوار بين الحكومة وجميع شركائها بشأن المسائل المتعلقة ببناء السلام والتي تستلزم استجابة سياسية واستراتيجية. ويحتوي التقرير على ثلاثة أجزاء هي:

(أ) تحليل الاتجاهات وتقييم التقدم المحرز في ما يتعلق بالتحديات الخمسة الرئيسية وهي:

'١' تعزيز الحكم الرشيد؛

'٢' اتفاق وقف إطلاق النار الشامل بين حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية؛

'٣' قطاع الأمن؛

'٤' العدالة وتعزيز حقوق الإنسان واتخاذ إجراءات لمكافحة الإفلات من العقاب؛

'٥' مسألة الأراضي والإنعاش الاجتماعي والاقتصادي.

واتُّفق على أن تُدرج الأولويات الثلاث الأخرى، وهي: (أ) تعبئة المساعدة الدولية وتنسيقها، و (ب) البعد دون الإقليمي، و (ج) البعد الجنساني، ضمن التحديات الخمسة الرئيسية المشار إليها أعلاه باعتبارها قضايا مشتركة بين عدة قطاعات.

(ب) تقييم الالتزامات المتبادلة كما حددها الإطار الاستراتيجي؛

(ج) الاستنتاجات والتوصيات المراد عرضها على الأطراف المعنية.

ثانيا – تحليل الاتجاهات واستعراض التقدم المحرز

ألف – تعزيز الحكم الرشيد

٥ – في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وفي سياق الجهود المبذولة للسيطرة على الأزمة داخل الحكومة ونتيجة للتوافق في الآراء بين الأحزاب السياسية، شُكلت حكومة دستورية. غير أن أداء هذه الحكومة لا يزال غير كاف حتى الآن، ويرجع ذلك إلى عدم وجود اتفاق خطي يوضح بجلاء مسؤوليات أعضائها وتقاسم المهام بين الوزراء ونواب الوزراء.

٦ – وفي السلطة التشريعية، استمرت الخلافات وأدت إلى حدوث تأخيرات في عقد جلسات البرلمان. وأدى عدم التصويت على قوانين أساسية إلى تجميد أنشطة الحكومة. وفي المستقبل، من المقرر أن يؤدي تعزيز الروابط بين البرلمان البوروندي والمؤسسات التشريعية لبلدان جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي إلى تحسين أداء الجمعية الوطنية لبوروندي ومجلس الشيوخ.

٧ – وظل تمثيل المرأة في أعلى مؤسسات الحكومة ثابتا من حيث المناصب الوزارية التي أُسندت إليها. ومع ذلك، فإن عدم وجود امرأة بين شاغلي المناصب الثلاثة العليا في السلطة التنفيذية وعدم استيفاء حصة ٣٠ في المائة في تمثيل المرأة في الخدمة العامة دليل على عدم المراعاة التامة للمساواة بين الجنسين في السياسة والبرامج.

٨ – ولا يزال العنصر الرئيسي في تهيئة بيئة سياسية مواتية يتمثل في إطلاق إطار الحوار في شباط/فبراير ٢٠٠٨. وأظهرت الأطراف المعنية دعمها لعملية الحوار عن طريق انتخاب لجنة وطنية للرصد تضم ٢٤ من كبار الشخصيات تشكل النساء نسبة ٦٠ في المائة من هيكلها التنسيقي. وتُعلق آمال كثيرة على نجاح هذه المبادرة التي تهدف إلى بث ثقافة الحوار. وأحد أهداف إطار الحوار هو المساهمة في إيجاد مناخ سلمي تحسبا للانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٠. غير أننا نلاحظ في هذا الصدد عدم استقرار الظروف الحالية. وعلى مستوى

الحكومة، استمرت حالة عدم الاستقرار المؤسسي التي كانت قائمة في عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠٠٨؛ لذا ينبغي معالجة هذا الأمر. وقد أعرب بعض الشركاء عن مخاوف مشروعة من أن يكون إطار الحوار مجرد أداة تُستخدم لأغراض الدعاية.

٩ - وفي ما يتعلق بإدارة الشؤون الاقتصادية، وبخاصة استراتيجية مكافحة الفساد، بذلت الحكومة جهوداً لتجهيز الموظفين المكلفين بمكافحة الفساد وإعادة توزيعهم (فرقة ومحكمة مكافحة الفساد)، وكذلك لتعزيز هيئة التفتيش العامة للدولة. ولا تُعرف حتى الآن آثار هذه المبادرات حيث أن الفضائح المالية لم تُحل بعد من الناحية القانونية. وهذا الوضع يؤثر سلبا على مصداقية الحكومة في ما يتعلق بإدارة الموارد العامة إدارة شفافة. والجهاز القضائي قائم وأن تطلب إرادة سياسية قوية للاضطلاع بمهامه.

١٠ - ويشكل إنشاء المدرسة الوطنية للإدارة العامة، وأداء اللجنة المستقلة المعنية بالتوظيف عملها وكذلك اعتماد الحكومة وثيقة السياسة العامة بشأن اللامركزية تقدما جديرا بالذكر في إطار إعادة تنشيط الإدارة العامة واللامركزية. وستتعزز سياسة اللامركزية هذه بالرابطة البوروندية للمسؤولين المحليين المنتخبين التي أُنشئت مؤخرا. وسيساهم التعداد الحالي للمسؤولين الحكوميين وموظفي القطاع العام في تعزيز الشفافية على مستوى إدارة التعويضات. وستمكِّن نتائج التعداد العام للسكان والمساكن المزمع إجراؤه في نهاية عام ٢٠٠٨ من وضع خطط التنمية على أساس بيانات حقيقية.

١١ - وبالرغم من هذه الجهود، لا يمكن فصل تنسيق المسائل الإدارية والفنية عن القيادة السياسية. ولذلك فإن الخدمة العامة تعاني الكثير عندما تواجه العديد من التغييرات المتكررة في وظائف الموظفين الإداريين والفنيين التي تأتي مع التغييرات الحاصلة في القيادة السياسية.

١٢ - وساهم سوء أداء المؤسسات وانعدام الإدارة في حدوث توترات اجتماعية تجسدت في الإضرابات المتكررة التي حدثت في كثير من القطاعات العامة. وفضلا عن ذلك، ظهرت حركات اجتماعية ضد العنف بين المعلِّمين، ولا سيما ضد الاغتصاب في المدارس. وتعد هذه الظاهرة دليلا على وجود أزمة في النظام التعليمي.

١٣ - ومن دواعي قلق الشركاء انعدام الحوار حول مشروع قانون عن إنشاء لجنة انتخابية مستقلة. مما قد يؤدي إلى وقوع احتجاجات وإلى زعزعة الاستقرار السياسي.

باء – اتفاق وقف إطلاق النار الشامل بين حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو

١٤ – شهد تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل لعام ٢٠٠٦ تأخيرا كبيرا بسبب تباين تفسير الطرفين له. فقد أصبح من الواضح خلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، أن هناك عدم اهتمام وعدم ثقة في تنفيذ الاتفاق تمثل في وقوع العديد من انتهاكات وقف إطلاق النار. ولذلك ظلت إعادة إدماج حزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية بعيدة المنال رغم كونها دعامة الاستقرار السياسي في البلاد. وكان انسحاب حزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية من آلية الرصد والتحقق المشتركة وراء انعدام الأمن مجددا. وأظهر استئناف الأعمال العدائية في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ المخاطر التي ينطوي عليها الأمر عندما يحدث جمود. وأكد أيضا مدى ضعف المدنيين وخاصة فئات معينة من السكان، والثمن الذي يتعين عليهم دفعه حين يستمر النزاع.

١٥ – و يسّر المجتمع الدولي من خلال المبادرة الإقليمية للسلام، التي لقيت منذ شباط/فبراير ٢٠٠٨ دعما من المديرية السياسية، استئناف مناقشات آلية التحقق والرصد المشتركة (أيار/مايو ٢٠٠٨). وتحقق مؤخرا إنجازٌ كبير بفضل الإعلان المشترك عن وقف لإطلاق النار في ٢٦ أيار/مايو وعودة رئيس حزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية إلى بوجومبورا في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨. وفي إعلان ماغاليسبورغ الصادر في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، تعاهدت الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية على نبذ العنف وتسوية خلافاتهما عن طريق الحوار. ورغم أن مواقف الطرفين لا تزال متباعدة جدا في ما يتعلق بالمسائل الأساسية، بما فيها القضايا الدستورية، فإن الوضع الراهن يفتح الباب أمام دينامية جديدة ويبعث على الأمل. ويتوقف توطيد السلام في بوروندي إلى حد كبير على النجاح في المفاوضات الجارية حاليا، وتسريح جميع القوات أو الأشخاص المرتبطين بحزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية، بمن فيهم الأطفال والشباب والنساء، وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم، وكذلك الحيلولة فعلا دون تجنيد أي أفراد جدد.

١٦ – وينذر أي تأخير في تنفيذ الاتفاق باحتمال استغلال هذا النزاع أو أي نزاع آخر في منطقة البحيرات الكبرى لتحقيق مآرب سياسية، وسيكون تهديدا لعملية السلام كما ذكر ذلك الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الثالث عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي (S/2008/330).

جيم – قطاع الأمن

١٧ – تُبذل حاليا جهود في مجال التدريب المهني لقوات الدفاع والأمن يدعمها مختلف الشركاء. وهذه الجهود وإن كانت مشجعة، فإن من السابق لأوانه إجراء تقييم لآثارها. وبالرغم من ذلك، لا تزال مشاعر انعدام الثقة ملحوظة في صفوف السكان تجاه قوات الأمن. وليس من غير المألوف رؤية أفراد من قوات الأمن يرتكبون أعمال عنف ضد النساء أو الفئات المستضعفة الأخرى. ففي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ٢٠٠٨، كانت نسبة ٣ في المائة من جميع انتهاكات حقوق الإنسان منسوبة إلى قوات الأمن. ومع ذلك، هناك انخفاض في عدد هذه الانتهاكات واستعداد واضح لإنزال عقوبات شديدة بمرتكبيها.

١٨ – وينبغي مواصلة الجهود من أجل رفع مستوى المعايير الأخلاقية لقوات الأمن، لا سيما من أجل تعزيز المنظور الجنساني. علاوة على ذلك، نلاحظ أن المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في قوات الدفاع والأمن، وبخاصة في القيادة العسكرية.

١٩ – وتعد زيادة المساهمات التي تقدمها بوروندي للقوات التي تُنشر في إطار عمليات حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عملا إيجابيا، يؤكد من جديد دعم البلاد لجهود إحلال السلام الإقليمية والدولية. وسوف يتيح هذا الأمر فرصة لتدريب قوات الدفاع والأمن البوروندية، ولا سيما في مجال حماية المدنيين وتقديم المساعدة إلى أضعف الفئات، مثل النساء والأطفال في أثناء النزاعات.

٢٠ – وأُعيد توجيه لجان نزع السلاح وكذلك الإدارة العامة لشؤون المحاربين القدماء لتتكيف على نحو أفضل مع مهماتها. وقد تم حتى اليوم تسريح ٢٦ ٠٠٠ شخص من الرجال والنساء والأطفال. ومن الجدير بالذكر القول إنه لم تُبذل جهود كافية للتوعية من أجل نزع السلاح والتسريح، وهو ما يمكن عزوه إلى عدم وجود الدافع/الحافز الحاسم لهذه البرامج.

٢١ – وتسببت بعض الصعوبات التي قوبلت عند إعادة إدماج المسرَّحين اجتماعياً واقتصادياً، وتضاعفت بسبب عدم وجود الاستعداد النفسي والمعلومات المناسبة الكافية عن التسريح، في بث شكوك بين المعنيين بها وتباطؤ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلاوة على ذلك، قد تدفع البطالة واليأس السائدين في صفوف الأشخاص المسرَّحين نحو مزيد من الانتفاضات والجريمة.

٢٢ – وقد انتقدت بعض الجماعات النسائية المعايير المعتمدة في مجال التسريح حيث ترى أن مركز المقاتل المُعترف به مشكوك فيه.

٢٣ - ولم يساعد استمرار انعدام الأمن على تيسير عمل برنامج تسليم الأسلحة طواعية، الأمر الذي اقتضى اتخاذ تدابير أخرى مثل التفتيش الجسدي وتنفيذ عمليات بحث في الوقت المناسب. لكن يُخشى للأسف، وفي ظل هذه الظروف ونظرا لانعدام الأمن على الصعيد دون الإقليمي، أن يقتني السكان المزيد من الأسلحة.

٢٤ - ويشكل انتهاء برامج إزالة الألغام وتدمير الألغام المضادة للأفراد عملا إيجابيا. وستصبح بوروندي في وقت قريب جدا بلدا خاليا من الألغام.

٢٥ - ويعد اندماج بوروندي في المنظمات الإقليمية كالهيئة الثلاثية الموسعة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وجماعة شرق أفريقيا أمرا مفيدا للبلد من وجهة نظر أمنية؛ إذ أنه يتيح فرصة لقوات الدفاع والأمن الوطنية للمشاركة في الأطر السياسية والأمنية دون الإقليمية. وعلاوة على ذلك، ستساعد عملية الاندماج الإقليمي على التعاون عبر الحدود بين القادة السياسيين والمؤسسات القضائية ومؤسسات الشرطة في الدول الأعضاء.

٢٦ - وتواصلت الجهود لتنسيق المساعدة في قطاع الأمن من خلال عقد اجتماعات متناسقة والتحاور بين الشركاء. غير أنه يمكن تحسين التنسيق على المستوى الاستراتيجي.

دال - العدالة وتعزيز حقوق الإنسان واتخاذ إجراءات لمكافحة الإفلات من العقاب

٢٧ - حدث تأخير في إنشاء المؤسسات القضائية واللجنة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. وفي غضون ذلك، شُرع في إنشاء آلية العدالة الانتقالية بالتوقيع على الاتفاق الإطاري وإنشاء اللجنة التوجيهية الثلاثية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. غير أن التأخير في بدء المشاورات بشأن آلية العدالة الانتقالية يشكل مصدرا للقلق حيث أنه قد يتداخل مع التحضيرات لانتخابات عام ٢٠١٠.

٢٨ - وجرت حملة لإصدار تقارير عن تنفيذ القرارات والأحكام، وبدأت الجهود لإصلاح البنية الأساسية القضائية بدعم من الشركاء. وأدى هذا إلى انخفاض في عدد المشاكل التي تتم تسويتها بواسطة العنف. لكن مما يؤسف له، إن عدم وجود معلومات عامة عن حقوق المواطن ونشر معظم النصوص القانونية باللغة الفرنسية فقط لا يشجع عامة الناس على اللجوء الفوري إلى النظام القانوني. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي عدم كفاية التنسيق بين إدارة الشرطة القضائية ومكتب المدعي العام إلى تعقيد الإجراءات وسير مجريات التحقيق.

٢٩ - وعلاوة على ذلك، ما زالت ظاهرة الإفلات من العقاب فيما يخص جرائم مختلفة، ولا سيما الانتهاكات الجنسية التي يرتكبها أفراد من قوات الأمن، مستمرة رغم الجهود المبذولة لإدانة مرتكبيها.

٣٠ - ويرجع الإفلات من العقاب أيضا إلى البطء في عملية اعتماد نسخة منقحة من قانون العقوبات، ولا سيما الأحكام الخاصة المتعلقة بالمرأة، فضلا عن عدم تطبيق النصوص القانونية الموجودة، بما في ذلك إنصاف الأحداث.

٣١ - وتجدر الإشارة إلى أن مشروع قانون العقوبات سيؤكد إلغاء عقوبة الإعدام التي يوجد بالفعل قرار بوقف العمل بها مؤقتا.

٣٢ - ويجري حاليا إنشاء اللجنة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ومن المقرر أن يعتمد مجلس الوزراء قريبا أول مشروع قانون. غير أن استمرار الجمود في الأنشطة البرلمانية قد يؤدي إلى تأخير اعتماد هذا القانون، مما سيترك الآليات المعنية بحماية حقوق الإنسان غير مكتملة.

٣٣ - ويتعين الاعتراف بالإنجازات التي لم يسبق لها مثيل في مجال الحرية الاجتماعية واستقلال وسائل الإعلام، والاعتراف بالبعد الجنساني، حتى ولو كانت الظروف الراهنة لا تؤكد أن هذه الخطوات لا رجعة فيها.

هاء - مسألة الأراضي والإنعاش الاجتماعي والاقتصادي

٣٤ - مسألة الأراضي في بوروندي هيكلية في المقام الأول: حيث يعيش ما يزيد على ٧ ملايين من سكان البلد على مساحة ٨٣٤ ٢٧ كيلومترا مربعا وتقيم نسبة ٩٠ في المائة منهم في المناطق الريفية.

٣٥ - وقد مرت بوروندي منذ استقلالها بالعديد من الأزمات السياسية والاجتماعية التي أرغمت الآلاف من البوروندیين على مغادرة أراضيهم والتخلي عن ممتلكاتهم لينتهي بهم الأمر في مخيمات للمشردين أو في منفى لهم في بلدان أخرى. ومنذ عام ٢٠٠٢، أدى بطء العودة إلى السلام إلى عودة أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ بوروندي دمرت ممتلكاتهم أو يحتل أناس آخرون جزءا كبيرا منها الآن. وأصبح السبب الرئيسي للنزاع على مستوى المجتمعات المحلية هو الوصول إلى الأراضي، وهو ما يؤدي إلى أزمة اجتماعية وسياسية مستمرة. ويتعلق ما يزيد على٨٠ في المائة من الدعاوى المعروضة على المحاكم بقضايا الأراضي.

٣٦ - ويساهم هذا الوضع في إيجاد توترات بين الناس ويقلل من فرص نجاح عملية السلام. وإذا لم تُتخذ إجراءات في الوقت المناسب وملائمة لمواجهته، فإنه يُخشى أن تعود المجتمعات المحلية إلى براثن النزاع.

٣٧ - ولمعالجة مسألة الأراضي والمشاكل الناجمة عن موجة اللاجئين العائدين إلى البلد، وتهيئة الظروف المؤاتية لإعادة توطين المشردين، أنشأت الحكومة في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٦

اللجنة الوطنية للأراضي والأصول الأخرى. ومكّن تعزيز القدرات المؤسسية والتشغيلية لهذه اللجنة من بدء عملية البت في الدعاوى المتعلقة بمسائل الأراضي.

٣٨ - ومع ذلك، فإن اللجنة لا تستطيع سد الفجوة في فروع أخرى من إدارة النزاع ترتبط بمؤسسة الباشنغنتي، والمحاكم القليلة جدا التي لا تزال عاجزة عن استيعاب عدد القضايا المعروضة عليها. وعلاوة على ذلك، فإن السلطة التشريعية غير قادرة على التعامل مع تعقيدات هذه الدعاوى.

٣٩ - وفي غضون ذلك، تدنى مستوى معيشة سكان الريف نتيجة بيع الأراضي بشكل فوضوي في ظل انعدام شبه كلي لسندات الملكية وأشكال عديدة من العنف، فضلا عن الاعتراض على حق المرأة في الميدان، ومقاومة القانون الجديد المتعلق بالمواريث وعقود الزواج والحرية.

٤٠ - وتوجد النساء والفتيات الصغيرات اللواتي عدن إلى ديارهم أو أصبحن ربات أسر نتيجة الأزمات المتتالية في البلد في موقف ضعيف جدا نظرا لقلة إمكانيات الحصول على الأراضي. وبدأت الحكومة في هذا الصدد، عملية للإصلاح الزراعي قد تحسِّن من الوضع.

٤١ - وبصرف النظر عن مسألة الأراضي، فإن الفقر المتوطن وارتفاع معدل البطالة وانخفاض عائدات الاستثمارات وارتفاع سعر النفط وندرة الإعانات وما إلى ذلك يزيد من تفاقم الفقر في صفوف الفلاحين وقلة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وصعوبة الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الأخرى المتضررة من الحرب.

٤٢ - وتفاقمت في الآونة الأخيرة الأزمات الغذائية الموسمية الناجمة عن تغير المناخ بفعل الارتفاع الصاروخي الذي شهدته أسعار المواد الغذائية في جميع أنحاء العالم. وفي بوروندي، قد يصبح الوضع الغذائي مشكلة أمنية ويشكل خطرا على بناء السلام.

٤٣ - وإضافة إلى ذلك، لم يُقيَّم بعد أثر الإصلاحات الاقتصادية وبخاصة عملية تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص. وحتى الآن، تولد هذه العملية نزاعات ترجع أساسا إلى عدم أخذ مصالح جميع الشركاء - الملاّك والقوى العاملة في الاعتبار.

٤٤ - ويعد إنشاء فريق التنسيق التابع للشركاء في بوروندي دليلا مشجعا على الرغبة في جعل المعونة الدولية تدعم بالفعل عملية بناء السلام وتحد من الفقر على سبيل الأولوية.

ثالثا – تقييم الالتزامات المتبادلة

ألف – حكومة بوروندي

٤٥ – بدأت الحكومة الوفاء بتعهداتها بشأن الحكم الرشيد، ولا سيما ما يتعلق بالحوار والتشاور والعمل على مكافحة الفساد واللامركزية.

٤٦ – وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في الماضي، لا يزال إدماج المرأة في مؤسسات صنع القرار على الصعيد الوطني وفي جميع البرامج الوطنية غير كاف.

٤٧ – وفي عام ٢٠٠٧، حدثت انتكاسات في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية بسبب انسحاب حزب تحرير شعب الهوتو من آلية الرصد والتحقق المشتركة وتجدد القتال بين الحركة وقوة الدفاع الوطني. غير أن الوضع قد تحسن منذ استئناف المفاوضات في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨.

٤٨ – وتتواصل الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع المهني على قوات الدفاع والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، صدقت بوروندي على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى وتواصل السعي لتصدق عليه دول موقِّعة أخرى. كما أنها تساهم في الجهود التي تبذلها الهيئة الثلاثية الموسعة لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

٤٩ – وفي ما يتعلق بالعدالة وتعزيز حقوق الإنسان والعمل على مكافحة الإفلات من العقاب، أُنشئت بعض الآليات – اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وآلية العدالة الانتقالية. وستُستكمل وتبدأ عملها بصورة فعالة من خلال ضمان استقلالها عن السلطة التنفيذية.

٥٠ – وعلى صعيد الالتزامات بتحقيق الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي، أنشأت الحكومة وشركاؤها فريق التنسيق التابع للشركاء، وهو هيئة التنسيق من أجل تنفيذ الإطار الاستراتيجي للحد من الفقر والإطار الاستراتيجي لبناء السلام. إلا أن التأخير في إنشاء فريق التنسيق التابع للشركاء أثر في بعض هيئاته الفرعية: فمعظم الأفرقة القطاعية لم تبدأ عملها بعد، مما تسبب في بعض الجمود في عمل هذا الفريق.

باء – لجنة بناء السلام والشركاء الدوليون

٥١ – ساعدت لجنة بناء السلام على تعبئة الاهتمام السياسي الدولي والحفاظ على الاهتمام في بوروندي، وذلك على سبيل المثال من خلال إجراء مناقشات رفيعة المستوى تضم لجنة

بناء السلام والجمعية العامة ومجلس الأمن، وبمشاركة المنظمات غير الحكومية. كما اضطلعت لجنة بناء السلام بالمبادرات التالية:

تعزيز الحوار بشأن السياسات العامة

٥٢ - قام رئيس تشكيلة بوروندي بزيارة بوروندي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ لمناقشة القضايا التي تهدد الجهود المبذولة لتوطيد دعائم السلام، ومن بينها ما يلي: (أ) وضع الميزانية الهش؛ و (ب) المأزق البرلماني الذي أدى إلى عرقلة اتخاذ إجراءات تشريعية؛ و (ج) انسحاب حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية من آلية التحقق والرصد المشتركة المنبثقة عن اتفاق وقف إطلاق النار الشامل في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٧. ونتيجة لذلك، دعت اللجنة الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين إلى اتخاذ التدابير اللازمة للتعامل مع هذه القضايا على وجه السرعة (PBC/2/BDI/2)، وحثت مجلس الأمن على مواصلة تتبع الوضع السياسي في بوروندي عن كثب.

٥٣ - وسافر وفد من تشكيلة بوروندي إلى هذا البلد في أيار/مايو ٢٠٠٨ لاستعراض الحالة هناك بعد تجدد المواجهات بين حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية وقوات الدفاع الوطني في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ودعت البعثة إلى ما يلي: (أ) وضع حد فوري للأعمال العدائية؛ و (ب) قيام الأحزاب السياسية بحل خلافاتها والتعجيل باستئناف العمل التشريعي للجمعية الوطنية؛ و (ج) بدء الاستعدادات السياسية والتقنية لإجراء انتخابات عام ٢٠١٠.

بناء الشراكات لمعالجة المسائل الحاسمة

٥٤ - شارك رئيس تشكيلة بوروندي في اجتماع لمجموعة المبعوثين الخاصين بشأن بوروندي عقدته هيئة التيسير التابعة لجنوب أفريقيا في كيب تاون في شباط/فبراير ٢٠٠٨. ووافق الاجتماع على ''برنامج عمل'' من أجل السير قدما في تنفيذ عملية السلام في بوروندي المتوقفة في ذلك الحين. وبعد زيارة البعثة، أصدرت لجنة بناء السلام استنتاجات وتوصيات عن الحالة في بوروندي (PBC/2/BDI/7)، رحبت فيها بالمشاركة النشطة والمستمرة لهيئة التيسير التابعة لجنوب أفريقيا (حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)، والاتحاد الأفريقي، ومبادرة السلام الإقليمية لبوروندي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي.

٥٥ - كما زار الرئيس مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمناقشة التزام لجنة بناء السلام بخدمة بوروندي وأهداف الإطار الاستراتيجي. وتركزت المناقشة مع صندوق النقد

الدولي على أزمة الميزانية التي شهدتها بوروندي في الفترة ما بين منتصف وأواخر عام ٢٠٠٧، والتعاون الممكن في متابعة اختتام الاجتماع السادس في إطار مرفق تخفيف الفقر وتحقيق النمو.

تحفيز تدفقات المعونة ورصدها

٥٦ - شاركت لجنة بناء السلام في المناقشات التي دارت مع حكومة بوروندي وشركائها بشأن إنشاء فريق التنسيق التابع للشركاء الذي يهدف إلى تيسير التنسيق والرصد وتعبئة الموارد وفعالية المعونة في ما يتعلق بتنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر والإطار الاستراتيجي لبناء السلام في هذا البلد.

٥٧ - بدأ مكتب دعم بناء السلام في حصر الموارد والمساهمات المقدمة من أصحاب المصلحة المتعددين لبناء السلام في بوروندي في أواخر ربيع عام ٢٠٠٨ من أجل تمكين لجنة بناء السلام من تركيز جهودها بشكل أفضل على مجالات تعبئة الموارد وتنسيق دعم المجتمع الدولي لبوروندي. وكان يتم إبلاغ لجنة بناء السلام بانتظام بالمدفوعات المقدمة من صندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة.

تبادل المعارف بشأن التحديات التي تواجه بناء السلام

٥٨ - دعت تشكيلة بوروندي إلى عقد اجتماع مواضيعي من أجل إيجاد حلول مستدامة للمسائل المتعلقة بحيازة الأراضي وذلك في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٨، وأكدت من جديد الحاجة إلى: (أ) وضع سياسة وطنية تتعلق بالأراضي من أجل توجيه العمليات التشريعية والإدارية، (ب) وضع نظام أكثر فعالية لتسجيل الأراضي، (ج) إجراء حصر للأراضي المملوكة للدولة.

٥٩ - وساهم أعضاء لجنة بناء السلام أيضا كل على حدة في تنفيذ الإطار الاستراتيجي.

٦٠ - وقامت منظومة الأمم المتحدة في بوروندي، من خلال تنفيذ نهج متكامل للتخطيط والبرمجة والإدارة، بتيسير تقديم دعم متجانس للإطار الاستراتيجي لبناء السلام. كما بذلت منظومة الأمم المتحدة جهودا مستدامة لإيجاد حلول للأزمات السياسية المختلفة. وتم تقديم دعم مستمر لتعزيز الديمقراطية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من خلال تقوية المؤسسات الوطنية وتشجيع المشاورات بين الشركاء الوطنيين. وعملت منظومة الأمم المتحدة أيضا، بالتعاون مع الحكومة وشركائها المحليين والدوليين على وضع إطار استراتيجي لبناء السلام وإيجاد خطة عمل ذات أولوية لتنفيذ الإطار الاستراتيجي التكميلي لمكافحة الفقر. وعملت وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على وجه الخصوص في بوروندي على نحو متكامل لتنفيذ ثلاثة برامج متزامنة للدعم هي: (١) الحكم الرشيد (٢) تعزيز حقوق

الإنسان وحمايتها ومكافحة الإفلات من العقاب (٣) إصلاح القطاع الأمني والحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (٤) المساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية (٥) اتخاذ إجراء بشأن مرض نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والملاريا والسل (٦) تحسين الأمن الغذائي (٧) إعادة دمج السكان الذين تضرروا من الحروب وغيرها من الكوارث. علاوة على ذلك ساهمت منظومة الأمم المتحدة في وضع أطر للتعامل مع المسائل المتعلقة بنوع الجنس وتنسيق المساعدات وإغاثة المجتمعات المحلية والأمن الغذائي وعودة اللاجئين.

٦١ - وفضلا عن ذلك، لم تدخر الأمم المتحدة جهدا لإقناع الحكومة وشركائها الوطنيين بقبول عملية تحديد أولويات بناء السلام الوطني والتنمية. وهو ما حمل الحكومة على قبول الإطار الاستراتيجي لبناء السلام وإنشاء المشاريع التأسيسية التي يمولها صندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة وتنفيذ تلك المشاريع وإجراء التقييم الأولي لها.

٦٢ - وفي سياق مشاركة منظومة الأمم المتحدة في عمل المديرية السياسية، واصلت المنظومة دعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

٦٣ - ووفّر صندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة ٣٥ مليون دولار في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، خصص منها ٣١ مليون دولار لـ ١٦ مشروعا معتمدا بحلول ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨. وهذه المشاريع موزعة على أربعة قطاعات ذات أولوية هي: إصلاح القطاع الأمني، الديمقراطية والحكم الرشيد، حقوق الإنسان والمسائل المتعلقة بالملكية والأراضي. علاوة على ذلك، شرع برنامج السلام والحكم التابع لجامعة الأمم المتحدة، بالتعاون مع مكتب دعم بناء السلام، في الإعداد لحلقة عمل عن الدروس المستفادة، من تجارب بناء السلام والآراء المستمدة من أوضاع مماثلة لمراحل ما بعد النزاع، تعقد في أواخر عام ٢٠٠٨ في بوجمبورا.

مجالات الدعم الرئيسية للإطار الاستراتيجي

٦٤ - فيما يلي أمثلة على الدعم المقدم للإطار الاستراتيجي من الدول الأعضاء:

(أ) تدعم بلجيكا برامج تتعلق بالحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية والزراعية والصحة والتعليم. وتدعم أيضا البرلمان والمجتمع المدني بما في ذلك وسائل الإعلام واللامركزية وإصلاح القطاع الأمني والعدل والإصلاح الجنائي وعودة اللاجئين وعودة المشردين داخليا وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خلال برنامج متعدد الأقطار للتسليح وإعادة الإدماج؛

(ب) تدعم الدانمرك برامج للنهوض بالمرأة وإعادة دمج اللاجئين العائدين والمسائل المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/(الإيدز)؛

(ج) تدعم فرنسا برامج في مجالات الحكم الرشيد والقطاع الأمني والعدل والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي.

(د) تدعم ألمانيا برامج للشرطة وبناء الهياكل الأساسية والتدريب ونظم المياه وإعادة دمج اللاجئين والمشردين والمقاتلين السابقين؛

(هـ) توفر الهند التدريب لخمسة مواطنين بوروندیين، وقد عرضت برنامجا مبتكرا لتنمية مهارات الكمبيوتر لدى القطاعات المحرومة من المجتمع. ووقّعت إحدى الشركات الهندية التابعة للقطاع العام اتفاقا مع بوروندي لتطوير شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت فيها كجزء من مشروع إلكتروني أكبر على مستوى القارة الأفريقية تقوم الهند بتنفيذه لصالح الاتحاد الأفريقي. وتجري الهند أيضا دراسة جدوى لتوسيع شبكة السكك الحديدة في شرق أفريقيا، ستربط في النهاية بوروندي بموانئ ومدن أخرى على الساحل الشرقي لأفريقيا؛

(و) تدعم اليابان برامج للمساعدة في عودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة دمجهم، والمساعدة في قطاعات الصحة والصرف الصحي والغذاء والمرأة والطفل، وبناء القدرات في مجال إدارة الهجرة؛

(ز) تدعم لكسمبرغ برامج تتعلق بالتعليم وإعادة دمج العائدين والعنف ضد المرأة وتعزيز السلطة القضائية؛

(ح) تدعم هولندا الحكم الرشيد وإصلاح القطاع الأمني والإنعاش الاجتماعي والاقتصادي والأنشطة الجنسانية؛

(ط) تدعم باكستان بناء القدرات في مجال الخدمات الدبلوماسية وقوات الدفاع الوطني؛

(ي) يدعم الاتحاد الروسي الشرطة ويقدم منحا طلابية في الجامعات الروسية؛

(ك) تدعم المملكة المتحدة برامج الصحة والتعليم والحكم الرشيد وإصلاح الإدارة المالية العامة والاستجابة الإنسانية؛

(ل) تدعم النرويج برامج النهوض بالمرأة والمصالحة والإدارة الفعالة والحوار المفتوح وإعادة دمج الأطفال الجنود السابقين.

المؤسسات المانحة والمنظمات الدولية

٦٥ - فيما تلي أمثلة على الدعم المقدم للإطار الاستراتيجي من المؤسسات المانحة والمنظمات الدولية.

(أ) يقدم صندوق النقد الدولي المساعدة التقنية لبوروندي. علاوة على ذلك، يدعم الصندوق الإطار الاستراتيجي لبوروندي والورقة الاستراتيجية للحد من الفقر من خلال مرفقه للحد من الفقر وتحقيق النمو. وقد أدى آخر استعراض قطري أجراه صندوق النقد الدولي إلى دفع ١٦ مليون دولار، وقد اختتمت المفاوضات بشأن ترتيبات جديدة لمرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو وستعرض على المجلس التنفيذي للصندوق في تموز/يوليه ٢٠٠٨؛

(ب) يركز دعم البنك الدولي للإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي أساسا على مجالات الحكم الرشيد وإصلاح القطاع الأمني والإنعاش الاجتماعي والاقتصادي. ويسّهل البنك الدولي أيضا تقديم دعم للميزانية من فرادى المانحين؛

(ج) خصصت الجماعة الأوروبية أموالا وجهدا لدعم المجالات ذات الأولوية في الإطار الاستراتيجي مثل الحكم الرشيد وحل النزاعات ونزع الألغام ودعم الميزانية والمساعدة الإنسانية؛

(و) واصل الاتحاد البرلماني الدولي دعم البرلمان في بوروندي، عن طريق تعزيز قدرات أعضاء البرلمان، وتحسين خدمات الاتصال. وقام الاتحاد، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، بتعزيز مشاركة المرأة في عملية صنع القرار في البرلمان وعرض إجراء تدريبات متعمقة لأعضاء البرلمان من النساء؛

(هـ) قدم المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى مساعدة تقنية إلى حكومة بوروندي في مجالات تعزيز السلام والحكم الرشيد وتعزيز الديمقراطية والتنمية الجنسانية. علاوة على ذلك، عقدت الأمانة التنفيذية للمؤتمر عددا من الاجتماعات التشاورية من أجل إقناع قوات التحرير الوطنية بالعودة إلى عملية السلام.

٦٦ - ويلخص ما سبق المساهمات الجماعية والفردية لأعضاء لجنة بناء السلام وشركائهم لإطار استراتيجية بناء السلام في بوروندي خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

جيم – أصحاب المصلحة الآخرون

المجتمع المدني، والجماعات الدينية ومؤسسة الباشنغنتهي

٦٧ – ساهم المجتمع المدني والجماعات الدينية ومؤسسة الباشنغنتهي في عملية بناء السلام لا سيما في المجالات ذات الأولوية المتعلقة بالعدل وتعزيز حقوق الإنسان واتخاذ إجراءات لمكافحة الإفلات من العقاب.

٦٨ – وأنشأت أيضا آلية تنسيق تشمل جميع المشاركين في محاكمة المسؤولين عن العنف القائم على أساس نوع الجنس ومنعه والقضاء عليه.

٦٩ – وظهرت في مجالات أخرى، اتجاهات جديدة لمنظمات المجتمع المدني، وينبغي بذل الجهد لدمج مساهماتها.

٧٠ – ويجب أن يذُكر على وجه الخصوص تحالف منظمات المجتمع المدني مع الإذاعة ووسائل الإعلام المستقلة. والتي أدى تلاحمها إلى قيام مجتمع مدني مستقل، ملتزم بتعزيز حقوق الإنسان واتخاذ إجراءات لمكافحة الإفلات من العقاب.

٧١ – واتخذت إجراءات نحو القيام بوساطة محلية وإعادة دمج الجماعات المتضررة من النزاع. وبصفة عامة، يشن المجتمع المدني حربا مستمرة ضد التلاعبات السياسية المتعلقة بملكية الأراضي وذلك عن طريق عقد اجتماعات إعلامية بشأن عملية بناء السلام.

٧٢ – وتستعيد مؤسسة الباشنغنتهي، ذات المركز الفريد في بوروندي في التسوية الودية للخلاف الأساسي، استقلالها ببطء وأهميتها الاجتماعية ومصداقيتها. وهي تسهم بدرجة كبيرة في الوساطة في المسائل المدنية.

المنظمات النسائية

٧٣ – أسهمت المنظمات النسائية في تقبل الأهالي بصفة عامة والنساء بصفة خاصة لعملية السلام، من خلال حملات التوعية بالإطار الاستراتيجي لبناء السلام الموجهة للنساء في جميع المجالس المحلية في بوروندي.

٧٤ – وقد وجهت تلك المنظمات مناشدة حارة للمسؤولين في الحكومة البوروندية وأعضاء المديرية السياسية فضلا عن بعض أعضاء حزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية، من أجل استئناف أعمال آلية التحقق والرصد المشتركة ومن أجل منح الأولوية للمسائل الأمنية.

٧٥ - وعملت تلك المنظمات بصفة خاصة على زيادة وعي السكان بخطورة العنف القائم على أساس نوع الجنس وساعدت في إنشاء آلية للتنسيق بين جميع المشاركين في محاكمة المسؤولين عن أعمال العنف ومنعها والقضاء عليها.

٧٦ - كما ناضلت من أجل إقرار قانون للمواريث خال من التمييز. وقامت بدور رئيسي في أنشطة إدرار الدخل التي تجمع بين أعضاء الجماعات المختلفة المتضررة من النزاع (المعادون إلى الوطن والمسرحون والمشردون) بغرض تعزيز المصالحة العرقية والتعايش السلمي بين الجماعات.

الأحزاب السياسية

٧٧ - شاركت الأحزاب السياسية في وضع وتقييم الإطار الاستراتيجي وفي إنشاء إطار للحوار الوطني. ومارست الأحزاب السياسية، التي شاركت بشكل متعمق في الحوارات، ضغوطا على الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية من أجل استئناف عمل آلية التحقق والرصد المشتركة.

الأبعاد دون الإقليمية

٧٨ - أصبحت بوروندي عضوا كامل العضوية في جماعة شرق أفريقيا في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ وكانت أول الموقعين على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى تصديقا على هذا الصك. وقد أسهمت هذه التطورات المؤسسية أيضا في إحياء الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى والآلية الثلاثية الموسعة، مما زاد من فرص بوروندي في التعامل مع التحديات الأمنية دون الإقليمية. إضافة إلى ذلك أصبحت مسألة اللاجئين تدار بالتعاون الوثيق مع بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية.

رابعا - استنتاجات وتوصيات

٧٩ - بذلت حكومة بوروندي ولجنة الأمم المتحدة لبناء السلام وأصحاب المصلحة جهدا كبيرا لتنفيذ الالتزامات وقدموا إسهامات متعددة في بناء السلام. بيد أن الطابع المعقد والدينامي للتحديات القائمة يتطلب التزاما أقوى وأكثر اطّرادا للتغلب على الأخطار الرئيسية التي تهدد بناء السلام.

٨٠ - وتعزز التوصيات التالية الالتزامات الأولية بالتفصيل الإجراءات التي يتعين على مختلف أصحاب المصلحة اتخاذها من أجل الإسهام بأفضل وجه في تحقيق الهدف النهائي المتمثل في بناء السلام.

تعزيز الحكم الرشيد

الخطر ١ – استغلال أطر الحوار لأغراض الدعاية

الحكومة

- إنشاء إطار قانوني للانتخابات المقبلة بحلول نهاية العام
- توفير تمثيل عادل لمختلف الجهات الفاعلة ضمن أطر الحوار

لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام

- التعاون مع الحكومة وشركائها من أجل تهيئة أجواء مواتية لتنظيم انتخابات شفافة
- تشاطر التجارب الانتخابية الناجحة

المجتمع المدني والطوائف الدينية ومؤسسة الباشنغنتهي

- تنظيم أنشطة تثقيفية من أجل مواطنة مسؤولة
- المشاركة البناءة في أطر الحوار

المنظمات النسائية

- مواصلة الحوار مع صناعي السياسات من أجل إدماج المنظور الجنساني بشكل أفضل في عملية الحوار وفي السياسات والبرامج الحكومية
- تكثيف تعبئة المرأة من أجل المشاركة النشطة في أطر الحوار والعملية الانتخابية

الأحزاب السياسية

- مواصلة المشاركة بصور بناءة في هياكل الحوار وفي حل النزاعات بطرق سلمية، دون تعطيل سير المؤسسات
- الاضطلاع بدور المنظم السياسي دون التلاعب بالسكان

منظومة الأمم المتحدة

- تقديم الدعم التقني اللازم لإنشاء إطار قانوني للانتخابات المقبلة

الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف

- متابعة العملية السياسية عن كثب، باستخدام الوسائل الدبلوماسية الكثيرة المتاحة، بغرض الإبلاغ عن التقدم المحرز في البلد وتعزيز ثقة الشركاء في جهود بوروندي للخروج من الأزمة

المنظمة الدولية للفرانكفونية

- دفع المساهمة التي قررتها لبوروندي في برنامج الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩: للمساعدة في إنهاء النزاع وتمويل أنشطة بناء السلام

الخطر ٢ – التشكيك في مصداقية الإدارة والمؤسسات

الحكومة

- احترام الحياد السياسي للإدارة العامة وتثبيت مديري التدريب الفني في الخدمة العامة
- إجراء تحقيقات في القضايا الرئيسية لاختلاس الأموال وإحالتها إلى الهيئات القضائية والمحاكم
- توضيح واجبات الوزراء ونواب الوزراء

البرلمان

- إيثار نهج التشاور الذي يتجاوز المواقف التحزبية على النهج القائمة على المجابهة من أجل إزالة العقبات
- المشاركة البناءة في أطر الحوار

المجتمع المدني والطوائف الدينية ومؤسسة الباشنغنتهي

- الإسهام في الحوار الاجتماعي من خلال التمسك بموقف نقدي وبناء

الأحزاب السياسية

- تفادي تدخل الأحزاب السياسية في التسيير اليومي لشؤون الإدارة

الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف

- مواصلة تعبئة الأموال من أجل دعم تعزيز قدرات الإدارة

اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية

الخطر ١ – وصول المفاوضات إلى طريق مسدود بسبب مطالبات تتعارض مع التدابير الدستورية

الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية

- اختتام عملية آلية التحقق والرصد المشتركة وتنفيذ كل جانب لالتزاماته بحسن نية

المجتمع المدني والطوائف الدينية ومؤسسة الباشنغنتهي والمنظمات النسائية

- مواصلة التوعية بالضرورة الملحة لإحلال سلام نهائي والحاجة إلى احترام روح الدستور

الأحزاب السياسية

- تفادي الاستغلال السياسي لمكاسب التفاوض

منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف والمنطقة دون الإقليمية

- المشاركة بنشاط في المفاوضات من خلال المديرية السياسية
- كفالة تعبئة التمويل الكافي لتنفيذ جميع عناصر برنامج العمل

الخطر ٢ – اتصال نزاع بوروندي بالنزاعات الناشبة في المنطقة إذا حدث تأخير في تنفيذ الاتفاق

الحكومة

- العمل، بوصفها البلد المضيف للأمانة التنفيذية، على تعزيز ميثاق الاستقرار فيما بين أعضاء المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وخاصة منهم من لم يصدق بعد على هذا الصك

منظومة الأمم المتحدة والشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف

- دعم تعزيز قدرات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى
- مواصلة تنسيق المسائل الأمنية مع آلية اللجنة الثلاثية الموسعة

المنطقة دون الإقليمية

- مواصلة المشاركة التلقائية في عملية البحث عن حلول لمصدر النزاعات
- استكمال عملية التصديق على ميثاق الأمن الاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى

القطاع الأمني

الخطر ١ – انحراف الجنود المسرحين إلى أعمال اللصوصية وحركات تمرد جديدة ممكنة

الحكومة

- إعادة النظر في استراتيجية إدماج العائدين إلى الوطن والمسرحين

لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام

- الدعوة إلى تقديم مساعدة دولية بهدف دعم الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين والشباب في مجتمعاتهم المحلية

المجتمع المدني والطوائف الدينية ومؤسسة الباشنغنتهي

- مراعاة المسرّحين، شبابا وكبارا، في برامجهم على جميع المستويات

المنظمات النسائية

- مواصلة إسهاماتها المخصصة لإعادة الإدماج الاقتصادي والمجتمعات المحلية المسرّحة

منظومة الأمم المتحدة والشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف

- مساعدة الحكومة في صياغة وتنفيذ استراتيجية جديدة لإدماج المسرّحين

الخطر ٢ – إعادة تسلح السكان المدنيين في مواجهة استمرار انعدام الأمن

الحكومة

- مواصلة التأهيل المهني لقوات الدفاع والأمن
- تنظيم تدريب فعال لقوات الدفاع الأمني بغية تحقيق الانسجام بينها وبين السكان الذين تتوخى الدفاع عنهم وحمايتهم

- إنزال عقوبات، بصورة منهجية، على أفراد قوات الدفاع والأمن من مرتكبي الابتزازات. وتشديد العقوبة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة تحديدا في حق المجموعات الضعيفة
- تنفيذ بروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومراقبتها والحد منها
- تنظيم اجتماعات توعية للسكان من أجل نبذ السلاح بدافع أخلاقي
- ممارسة رقابة فعالة ومستقلة على العناصر الثلاثة لقوة الأمن (قوة الدفاع الوطني البوروندية والشرطة الوطنية البوروندية ودائرة الاستخبارات الوطنية) مع تعزيز قدراتها المهنية وحيادها السياسي

الحكومة والمنطقة دون الإقليمية

- تهيئة أجواء ثقة بين السكان من خلال تحسين البيئة الأمنية الوطنية ودون الإقليمية

منظومة الأمم المتحدة والشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف

- مواصلة تقديم دعمهم المتعدد الأطراف إلى قطاع الأمن

العدالة وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب

الخطر ١ – جدولة مواعيد الانتخابات والمشاورات الوطنية بشأن آليات العدالة الانتقالية، في أوقات قريبة جدا مما يهدد تنفيذها

الحكومة

- التعجيل بتنفيذ آليات العدالة الانتقالية

لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام

- مواصلة الحوار مع الحكومة بشأن العملية وتبادل التجارب السليمة لآلية العدالة الانتقالية

الخطر ٢ – الاستخفاف بالعنف الجنساني بسبب انتشار الإفلات من العقاب

الحكومة

- إعداد قانون محدد بشأن منع وقمع العنف الجنساني واعتماده بحلول نهاية العام

المنظمات النسائية

- مواصلة تزويد المجتمع المدني ووسائط الإعلام بالمعلومات المهمة في مجال مكافحة العنف الجنساني (الرصد والدفاع)

منظومة الأمم المتحدة

- مواصلة التشجيع على تنفيذ القرار ١٣٢٥

الخطر ٣ – تأخر اعتماد قوانين أساسية بشأن حقوق الإنسان نتيجة حالة الشلل التي أصابت البرلمان الوطني

الحكومة

- إعداد مشاريع قوانين وتقديمها إلى البرلمان في غضون المهلة المحددة. وتقديم طلب إلى رؤساء المؤتمر الوطني، إن اقتضى الأمر، لعقد جلسة خاصة من أجل اعتماد هذه المشاريع
- الدعوة إلى عقد اجتماع عام بشأن العدالة وتعزيز إجراءات مكافحة الإفلات من العقاب

البرلمان

- إعادة النظر في العمل التشريعي
- القيام على سبيل الأولوية باعتماد مشاريع قوانين بشأن حماية حقوق الإنسان، وخاصة تنقيحات قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية

الأحزاب السياسية

- العمل، في انتظار انفراج أزمة البرلمان، على التوصل إلى توافق في الآراء بين الأطراف من أجل عقد جلسة خاصة واحدة على الأقل بشأن اعتماد مشاريع القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان وإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان

المجتمع المدني والطوائف الدينية ومؤسسة الباشنغنتهي والمنظمات النسائية

- المطالبة بالتعجيل باعتماد مشاريع قوانين تتعلق بحقوق الإنسان بما في ذلك إلغاء عقوبة الإعدام. وتعميم القوانين الجديدة المعتمدة على جميع السكان بشكل واسع

الاتحاد البرلماني الدولي/رابطة البرلمانيين الأوروبيين من أجل أفريقيا

- مواصلة الدعوة والدعم التقني من أجل الإسراع بإنشاء وتشغيل اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان وآليات العدالة الانتقالية
- مواصلة الدعوة إلى التصديق على نصوص حقوق الإنسان التي لها صلة مباشرة ببناء السلام ومواءمتها وتطبيقها، من قبيل البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة على وجه الخصوص

مسألة الأراضي والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي

الخطر ١ – حدوث مواجهة بين مالكي الأراضي المعادين إلى الوطن والمالكين الحاليين للأراضي

الحكومة

- تعزيز مؤسسات تسوية نزاعات الملكية وبدء حوار بشأن سياسات طويلة الأجل للأراضي وبشأن مسألة السكان
- الإسراع بإصدار مشروع قانون المواريث

البرلمان

- التصويت على قانون المواريث، وقوانين الزواج والهبات

لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام

- توفير منبر للمناقشات المواضيعية بشأن مسائل الملكية وتعبئة الأموال اللازمة لتسوية النزاعات

المجتمع المدني والطوائف الدينية ومؤسسة الباشنغنتهي والمنظمات النسائية

- تشجيع التسوية الودية لنزاعات الملكية، والتوعية بشأن النمو الديمغرافي ومسائل تنظيم الأسرة
- مواصلة الدعوة إلى اعتماد قانون المواريث وقوانين بشأن الزواج والهبات

منظومة الأمم المتحدة

- مواصلة الحوار السياسي والدعم المقدم من أجل التوطين الطويل الأجل للمعادين إلى الوطن والتسوية السلمية لنزاعات الأراضي

المنطقة دون الإقليمية

- مواصلة إدارة مسألة الإعادة إلى الوطن بالتعاون الوثيق مع بوروندي في محاولة للحفاظ على استقرار المنطقة دون الإقليمية

الخطر ٢ – إفقار وتفكك النسيج الاجتماعي لأغلبية السكان

الحكومة

- التعاون مع الشركاء من أجل تسريع تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية
- تعزيز تآزر وتنسيق الإجراءات المتخذة من أجل تحقيق الإنعاش الاقتصادي
- تعزيز واستكمال الشبكة المقررة للخدمات الاجتماعية الأساسية وصيانتها لضمان استمرار برامج التعليم والصحة وبناء القدرات لفائدة السكان المتضررين من النزاع

لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام

- المساعدة في تعبئة الموارد من أجل تعزيز نتائج مشاريع بناء السلام التي تستحق بوجه خاص دعما مستمرا لمدة سنة واحدة بعد الانتهاء من تنفيذها من قبيل مشاريع ''المرأة'' و ''الشباب'' و ''مشاريع السلام المصغرة''. حيث ساهمت هذه المشاريع في تمكين المجموعات المستهدفة من الحصول على الائتمان ويجب تقديم الدعم لها فيما يتعلق بأنشطة المتابعة التي تؤثر في بناء السلام والتنمية
- الاستمرار في مناشدة المجتمع الدولي مواصلة دعمه لعملية بناء السلام ومكافحة الفقر في بوروندي
- تعزيز طلب التمويل للخدمات الاجتماعية الأساسية
- وفي سياق هذا الشلل المؤسسي، وخاصة البرلمان الوطني، ينبغي للجنة بناء السلام أن تحشد المساعدة المالية من الشركاء الدوليين، في شكل دعم للميزانية أو آليات أخرى من أجل تمكين الحكومة من التصدي لآفة انعدام الأمن الغذائي وارتفاع الأسعار

المجتمع المدني والطوائف الدينية ومؤسسة الباشنغنتهي والمنظمات النسائية

- توعية السكان بضرورة تولي زمام أمورهم وإعادة تكوين النسيج الاجتماعي

الأحزاب السياسية

- إعطاء لأولوية للجوانب الاقتصادية في برامجها

منظومة الأمم المتحدة

- مواصلة دعم تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر من خلال اتخاذ إجراءات متكاملة بشأن جميع جوانب عملية التعافي من الأزمة ومن خلال الاضطلاع بدور رئيسي في التنسيق بين جميع المساهمين
- مساعدة الحكومة في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية الأساسية

الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف

- تكييف عملية المشروطية مع المرونة التي تتطلبها وقائع بلد، مثل بوروندي، يمر بمرحلة ما بعد الصراع
- مواصلة تعبئة التمويل اللازم لتنفيذ أولويات الخدمات الاجتماعية الأساسية
- تنسيق بيانات الشركاء من خلال اللجنة الوطنية المعنية بتنسيق المعونة

المنطقة دون الإقليمية

- مواصلة تقديم المساعدة التقنية من أجل إدماج بوروندي في جماعة شرق أفريقيا
- اتخاذ التدابير اللازمة لإعادة إحياء التعاون الاقتصادي في الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى

المرفق الأول

أفرقة رصد الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي

القطاعات والكيانات الممثلة	أسماء الممثلين
فريق "التتبع والتقييم"	أنطوان بازا
	أدولف ناهايو
	بامفيل موديريغا
الحكومة	جيرار مورينغا
	ليون نيمبونا
	ليونيداس هابونيمانا
الجمعيات النسائية	باسكالين بارانكيبا
القطاع الخاص	نداييشيمي كونسولانا
محفل منظمات المجتمع المدني	رايموند كامينييرو
رابطة الصحافيين البوروندييين	موييز غاهونغو
الكنيسة الكاثوليكية	إيفاريست نغوياغويه
	جون لويس ناهيمانا
المجلس الوطني للكنائس في بوروندي	تيته نينغيجيجي
الطائفة الإسلامية البوروندية	الشيخ سالوم عيسى باغورييباريرا
مؤسسة الباشنغنتهي	بالثزار هابونيمانا
مرصد مكافحة الفساد والاختلاس الاقتصادي	إرنست مانيروموا
	ديسماس باكيفيوموسايا
حركة تأهيل المواطن – حزب سياسي	لوران نزييمانا
المجلس الوطني لحماية الديمقراطية – حزب سياسي	روبوكا ألويس
الجبهة من أجل الديمقراطية في بوروندي – حزب سياسي	ناهايو داريوس
المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية – حزب سياسي	جيلاس دانييل ندابيرابي
	جويل لوفي
الاتحاد الأوروبي	إيف مانفيل
	بينتو كيتا

الأمم المتحدة	بوبكر كان
	ماري غوريتي ندوايو
	باسكالين مينونو
القطاعات والكيانات الممثلة	**أسماء الممثلين**
فريق "الحكم الرشيد"	
الحكومة	بابيان روهوتورا
	إميل نيمباي
	مارك رواباهونغو
الجمعيات النسائية	فستين مبونداغو
رابطة الصحافيين البوروندين	أنييز نداييكيزا
منظمات المجتمع المدني	شانتال ناهيوشوبيجي
القطاع الخاص	كوبواروغيرا سيرفي
المنظمات غير الحكومية الدولية	آن ستريت
الكنيسة الكاثوليكية	كونسولاتا بارانييزيغي
المجلس الوطني للكنائس في بوروندي	فيليكس نزييمانا
الطائفة الإسلامية البوروندية	عبدول نزييمانا
مؤسسة الباشنغنتهي	أوديت نتيهاريريزوا
مرصد لمكافحة الفساد والاختلاس الاقتصادي	ديسماس باكيفيوموسايا
حركة تأهيل المواطن – حزب سياسي	جوفينال نغوروانوبوسا
الجبهة من أجل الديمقراطية في بوروندي	فريديريك بامفونجينيومفيرا
اتحاد التقدم الوطني – حزب سياسي	نزييمانا سبيسيوز
المجلس الوطني لحماية الديمقراطية – حزب سياسي	هاباروجيرا غيوم
المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية – حزب سياسي	جيرفي نجيريغوا سامية محجوب
الاتحاد الأوروبي	إيف مانفيل
	فيليكس بي
الأمم المتحدة	أمادو عصمان
	مجيب جينادو
البنك الدولي	ألاسان سو

القطاعات والكيانات الممثلة	أسماء الممثلين
الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار بين الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنيين	
الحكومة	إيفاريست نداييشيمي
الكنيسة الكاثوليكية	إزيدور هاكيزيمانا
الجمعيات النسائية	بيربيتو كانيانغي
رابطة الصحافيين البوروندييين	ريشارد غيراماهورو
المجلس الوطني لحماية الديمقراطية – حزب سياسي	نديكومانا نيفتالي
المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية – حزب سياسي	ريفيريان نديكوريو
الجبهة من أجل الديمقراطية في بوروندي – حزب سياسي	دوميسيان باكاموروانكو
المجلس الوطني لكنائس بوروندي	إدموند باييسابي
الطائفة الإسلامية البوروندية	بانغارياباغابو أميدي أحمد
الأمم المتحدة	مبايي فاي
	جون شارل دبي
سفارة جنوب أفريقيا	كريس بوتها
مؤسسة الباشنغنتهي	كاسيان سيمباري
سفارة نيجيريا	باتريك أ. أوبي
سفارة كينيا	جوليوس بارغوريت

القطاعات والكيانات الممثلة	أسماء الممثلين
فريق ”القطاع الأمني“	
الحكومة	سيليستان نداييسابا
	فابيان نداييشيمي
الكنيسة الكاثوليكية	أبي أوداس
	نزوفاباروشي

رابطة الصحافيين البوروندين	جون بول نداييزييي
منظمات المجتمع المدني	إيمانويل نشيميريمانا
	بونوا بيروتيغوسا
الجمعيات النسائية	ميدياتريس نتاكاروتيمانا
لجنة الصليب الأحمر الدولية	جيلفير نيونكورو
	ماريان غاسر
الجبهة من أجل الديمقراطية في بوروندي – حزب سياسي	ناهيمانا ب. كلافر
المجلس الوطني لحماية الديمقراطية – حزب سياسي	نديكومانا نيفتالي
الاتحاد الوطني للتقدم – حزب سياسي	مابوبوري كاثرين
حركة تأهيل المواطن – حزب سياسي	أنسيلمي هاتونغيميغابو
المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية – حزب سياسي	فيليسيان ندووبوروند
مؤسسة الباشنغنتهي	بانكراس نداباتينيه
المجلس الوطني لكنائس بوروندي	جوستان نزوييسابا
الطائفة الإسلامية البوروندية	نكوريكيي رمضان
الاتحاد الأوروبي	جيل لاندسبورغ
	آرثر كيبلار
الأمم المتحدة	مباييي فاي

القطاعات والكيانات الممثلة	**أسماء الممثلين**
فريق "العدالة وتعزيز حقوق الإنسان وإجراءات مكافحة الإفلات من العقاب"	
الحكومة	جون ماكينغا
	غودانس سينداييغايا
الجمعيات النسائية	أدالايدي ندايسينغا
منظمات المجتمع المدني	بيير كلافر مبونيمبا

الرابطة البوروندية لحماية حقوق الإنسان للسجناء والمعتقلين	
رابطة الصحافيين البوروندييين	نستور نتيرانييباغيرا
الكنيسة الكاثوليكية	أبي شارل كارويرو
المجلس الوطني لكنائس بوروندي	نيونيزيغيي غوستاف
	ألكسيس كوبويمانا
مؤسسة الباشنغنتهي	زينوم نيكايتري
لجنة الصليب الأحمر الدولية	برتراند لامون
	ماريان غاسر
الطائفة الإسلامية البوروندية	خالد فروزي
حركة تأهيل المواطن – حزب سياسي	ليونيداس نياموانا
المجلس الوطني لحماية الديمقراطية – حزب سياسي	نسابيمانا جان دارك
المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية – حزب سياسي	كريستيان نكورونزيزا
الجبهة من أجل الديمقراطية في بوروندي – حزب سياسي	بيزيمانا كلوتيلدي
الاتحاد الأوروبي	سو هوغوود
	إسماعيل ديالو
الأمم المتحدة	فرانسيس جيمس

القطاعات والكيانات الممثلة	**أسماء الممثلين**
فريق "مسائل الأراضي والإنعاش الاجتماعي والاقتصادي"	
الحكومة	أنوسيات سيندازيراسا
الكنيسة الكاثوليكية	ثيرونس نتيتانغيراغيزا
الجمعيات النسائية	مونيك رواسا
القطاع الخاص	ندانيزيريوي م. غوريث
محفل منظمات المجتمع المدني – محفل تعزيز المجتمع المدني	غريغوار غاهونغو

رابطة الصحافيين البوروندين	دوروثي بيغيريمانا
مؤسسة الباشنغنتهي	برنارد روفوزاكينونو
المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية – حزب سياسي	موغيشا كونسولاسيون
المجلس الوطني لحماية الديمقراطية – حزب سياسي	نيبامبا فرانسين
اتحاد التقدم الوطني – حزب سياسي	كابيندیغيري كريستوف
الجبهة من أجل الديمقراطية في بوروندي – حزب سياسي	روهير كانيارو ميناغري
المجلس الوطني لكنائس بوروندي	ألكسندر سيترينكايو
الطائفة الإسلامية البوروندية	نشيميريمانا م. لويز روكيا
الاتحاد الأوروبي	توماس بيتريت
	بو شاك
الأمم المتحدة	غوستافو غونزاليس

المرفق الثاني

قائمة رؤساء ومقرري الأفرقة

مجالات الأولوية	الرؤساء	المقررون
الحكم الرشيد	السيد فريديريك بافوغينيومفيرا	السيد فليكس بي السيدة أوديت نتيهاريريزوا
اتفاق وقف إطلاق النار الشامل بين الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية	الجنرال ندايشيمي إيفاريست	السيدة بيربيتو كانيانغي السيد إدموند باييسابي
قطاع الأمن	اللواء ندايسابا سليستان	السيد بونوا بيروتيغوسا السيدة ميدياتريس نتاكاروتيمانا
العدالة وتعزيز حقوق الإنسان وإجراءات مكافحة الإفلات من العقاب	السيد جون ماكينغا	السيد غوستاف نيونيزيغييه السيدة ماريان غاسر
مسائل الأرض والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي	السيد غوستافو غوزاليس	السيدة فرانسين نيبامبا السيد غريغوار غانونغو

المرفق الثالث

قائمة الخبراء وأعضاء لجنة الصياغة

الخبراء:

- السيد يوسف محمود
- سعادة السفير أنطوان بازا
- السيدة بينتوكيتا
- سعادة السفير فرانسيس مندولوا

لجنة الصياغة والمراجعة

- سعادة السفير أدولف ناهايو
- السيد إيف مانفيل
- السيد رايموند كامينيرو
- السيدة باسكالين بارانكيبا
- السيد فنسنت كاييجوكا
- السيد مارك بيلران
- السيدة ماري – غوريث نيزيغاما
- السيد مودجيب دجينادو
- القائد سليمان مونكالا
- السيد جون كيكي توهونكبين
- السيدة هانيترا أندريافيلوسون

المرفق الرابع

الوثائق المرجعية

- الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي (PBC/1/BDI/4)
- آلية الرصد والتتبع للإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي (PBC/2/BDI/4)
- قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المشروح والمفسر
- تقرير الأمين العام S/2008/330
- اتفاق دار السلام لمبادئ تحقيق السلام والأمن والاستقرار بشكل دائم في بوروندي، الموقع في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ومرفقاه ألف وباء
- اتفاق وقف إطلاق النار الشامل بين حكومة بوروندي، المتصرفة طبقا لدستور البلد وحزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية، الموقع في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، في دار السلام، ومرفقاه الأول والرابع
- القانون رقم ٣٢/١ المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بشأن الحصانة المؤقتة من الملاحقة لأعضاء الحركة الموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
- المرسوم رقم ٣٥٧/١٠٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بشأن تنفيذ الحصانة المؤقتة المنصوص عليها في اتفاق دار السلام لوقف إطلاق النار الشامل المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
- نشرة صحفية مؤرخة ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ صادرة عن مكتب الرئيس
- نشرة صحفية مؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ صادرة عن مكتب الرئيس
- برنامج العمل للنهوض بعملية السلام في بوروندي المعتمد خلال الحلقة الدراسية للمبعوثين الخاصين البوروندين المعقودة يومي ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨ في كايب تاون، جنوب أفريقيا
- اقتراع ودراسة استقصائية بشأن رؤية السكان لإنفاذ القانون ووثائق حقوق الإنسان
- وثائق بشأن إحصاءات هيئات المحاكم العسكرية المستخرجة من محفوظات المحاكم العسكرية
- وثائق بشأن دورات تدريبية عن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

- المنظمة الدولية للفرانكوفونية: برمجة الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩
- اتفاق بشأن وقف أعمال القتال مؤرخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٨
- إعلان ماغاليسبورغ المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨
- تقرير بعثة لجنة بناء السلام الصادر في أيار/مايو ٢٠٠٨